

تطوير صاروخ «حيتس» (السهم) الإسرائيلي، أو انها جزء من صفقة سرية عقدت بين إسرائيل والصين بالتزامن مع استئناف العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، بالإضافة الى الجانب الاقتصادي الذي توليه إسرائيل أهمية بالغة (دافار، ١٩٩٢/٣/١٣).

ويبدو ان الإدارة الأمريكية كانت تخشى من ان تتمكّن الصين من استخدام المعلومات التقنية التي حصلت عليها من إسرائيل بهدف تطوير صاروخ أرض - أرض يتفوق على فعالية الصاروخ الأمريكي «باتريوت». ورأت واشنطن، أيضاً، ان إسرائيل قد تحاول التأثير على الصين، وهي أحد مصادر التسلح الرئيسية في الشرق الاوسط، لكي تخفف من معدلات بيع أسلحتها في المنطقة. ويبدو ان «الواشنطن تايمز» استندت، في هذا المجال، أيضاً، الى تقرير أعدّه، مؤخراً «معهد راند» بطلب من نائب وزير الدفاع الأمريكي، بول ولفوفيتش، اعتبر فيه إسرائيل بمثابة «الباب الخلفي» الذي يزود الصين بالتقنية الغربية المتقدمة في مجال التسلح.

ازاء التغطية الاعلامية الواسعة التي حظيت بها هذه المعلومات في الولايات المتحدة الأمريكية، والضرر المعنوي الكبير الذي قد يصيب مكانة إسرائيل وصدقيتها لدى الرأي العام الأمريكي، سارعت المصادر الإسرائيلية الى نفي هذه الأنباء والتشكيك بمصادر الاستخبارات التي استندت اليها، بل وتوجيه الاتهام الى بعض الجهات في الإدارة الأمريكية التي تحاول الاصطباذ في مياه العلاقات العكرة بين الطرفين. وجاء النفي الرسمي على لسان وزير الدفاع، موشي ارنس، في بدء زيارته واشنطن، حيث قال، ان الاشخاص الذين ينشرون مثل هذه الأنباء الكاذبة مهتمون بالاساءة الى العلاقات الإسرائيلية - الأمريكية، «ولا أعرف، شخصياً، مَنْ يقف وراء هذه الرواية. لا أعتقد انه الرئيس بوش أو وزير الدفاع أو وزير الخارجية، ولكن هناك شخصاً ما يحاول تعكير المياه» (يديعوت احرونوت، ١٩٩٢/٣/١٥).

ووجهت مصادر في تل - أبيب اصعب الاتهام لاجهزة المخابرات الأمريكية، التي شعرت بالاحباط، مؤخراً، بسبب تجاهل المراتب العليا في الإدارة الأمريكية تقاريرها عن خرق إسرائيل التعهدات التقليدية بشأن التقنية العسكرية الأمريكية،

التقنية العسكرية الأمريكية الى طرف ثالث. وحسب رواية صحيفة واشنطن تايمز (١٩٩٢/٣/١٢)، المعروفة باتصالاتها الجيدة مع اجهزة الاستخبارات الأمريكية، فإن معلومات مؤكدة توفرت لدى هذه الاجهزة تتهم تل - أبيب بتسليم الصين، سرّاً، صاروخاً مضاداً للصواريخ، من طراز «باتريوت»، أو المعلومات التقنية اللازمة لانتاجه، وذلك خلافاً للالتزامات الصريحة التي قطعها لواشنطن. وفيما نفت كل من إسرائيل والصين هذه المعلومات، ذكر مسؤولون امريكيون ان واشنطن لا تمتلك أدلة قاطعة على وجود هذا الصاروخ أو أجزاء منه في الصين، ولكنها تدقّق في هذه المعلومات بجدية بالغة (هآرتس، ١٩٩٢/٣/١٣).

وترافق الكشف عن هذه المعلومات مع وصول وزير الدفاع الإسرائيلي، موشي ارنس، الى واشنطن، في زيارة رسمية. وسارع، بالتالي، الى نفي هذه الاتهامات نفيّاً قاطعاً في مقابلة له مع شبكة (N.B.C) التلفزيونية؛ كما أصدر مستشاره لشؤون الاعلام، داني نافيه، بياناً اعتبر فيه تقرير الصحيفة الأمريكية «كاذباً، تماماً، ولا أساس له من الصحة». من جهته، أكد نتنياهو، ان إسرائيل تحرص حرصاً شديداً على التزامها بعدم نقل أي معلومات تقنية أو أسلحة تتلقاها من الولايات المتحدة الأمريكية الى طرف ثالث. وشارك في حملة التكذيب هذه، أيضاً، الناطق بلسان السفارة الصينية في واشنطن (يديعوت احرونوت، ١٩٩٢/٣/١٣).

وكانت الولايات المتحدة الأمريكية باعت إسرائيل، في اثناء حرب الخليج، في العام ١٩٩١، بطاريتي صواريخ «باتريوت» بقيمة ١٢٠ مليون دولار لكل منهما. وتضمّ كل بطارية خمس منصات اطلاق و٦٤ صاروخاً ومعدّات رادار وتصويب وغيرها. كما وقعت إسرائيل اتفاقية لشراء بطارية ثالثة تضمّ ثماني منصات اطلاق و٥٧ صاروخاً بما يقرب من ٣٥٠ مليون دولار، على ان تصل منصات الاطلاق اسرئيل في شباط (فبراير) ١٩٩٣ والصواريخ في آذار (مارس) ١٩٩٤ (هآرتس، ١٩٩٢/٣/١٣).

وفيما نفت المصادر الإسرائيلية هذه الأنباء، اعتبرت المصادر الأمريكية ان دوافع إسرائيل تكمن في خشيتها من انسحاب واشنطن من مشروع